

Distr.: General
16 November 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٤٥ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص
المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون
الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم
يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير تقديرا للمستوى النهائي المتوقع لنفقات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مع مراعاة التغيرات في بارامترات معدلات التضخم وأسعار الصرف وتساويات تكلفة المعيشة مقارنة بالافتراضات الواردة في تقرير الأداء الأول (A/69/599)، الذي استعرضته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسنتين، وشكّل أساسا للاعتماد المنقح وتقدير الإيرادات لفترة السنتين.

ويبلغ المستوى النهائي المتوقع لنفقات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما قدره ١٩١,١ مليون دولار، وهو ما يعكس نقصانا قدره ١٠,٢ ملايين دولار. ويعزى هذا النقصان إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو، وانخفاض التضخم، والانخفاضات المتعلقة بالموارد المتصلة بالوظائف وغير الوظائف. ويبلغ المستوى



الرجاء إعادة استعمال الورق

191115 181115 15-20094 (A)



النهائي المتوقع للإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما قدره ٢٣,٩ مليون دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ١,٧ مليون دولار. وبالتالي، يمثل الأثر المشترك للمستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ نقصانا قدره ١١,٩ مليون دولار.

أولا - مقدمة

١ - يقدم تقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديرا للمستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين. ويأخذ هذا التقدير في الحسبان النفقات الفعلية خلال الأشهر الـ ١٩ الأولى من فترة السنتين، والاحتياجات المتوقعة للأشهر الخمسة الأخيرة، والتغيرات في معدلات التضخم وأسعار الصرف وتسويات تكلفة المعيشة، ويستخدم المنهجية المعتمدة لإعادة تقدير التكاليف مقارنةً بالافتراضات الواردة في تقرير الأداء الأول (A/69/599)، الذي استعرضته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسنتين، وشكل أساسا للاعتماد المنقح وتقدير الإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢ - وتشكل المحاكمات الأنشطة الرئيسية للمحكمة (انظر المرفق الثاني)، وبالتالي، ترتبط معظم الاحتياجات بوتيرة إجراءات تلك المحاكمات.

ثانيا - شرح التغيرات في الاحتياجات من النفقات

٣ - يمثل الأثر المشترك للمستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات نقصانا قدره ١١,٩ مليون دولار بالمقارنة مع الاعتماد المنقح والإيرادات المبينة في الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٥٥، على النحو المبين في الجدولين ١ و ٢.

الجدول ١

التغيرات المتوقعة والاعتماد النهائي المقترح حسب العنصر

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات المتوقعة		التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى		الاعتماد المنقح لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥		العنصر
الاعتماد النهائي المقترح لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	المجموع	٤١,٢	(٣٥٨,١)	سعر الصرف	٢٠٦,٤	١٠ ٧٦٣,٥
				التضخم	(١ ٨٠٠,٥)	٤٠ ٨٣٧,٨
						مكتب المدعي العام
						الدوائر
						١٠ ٢٤٠,٢
						٤١ ١٦٩,٨
						٣٣٢,٠
						٢ ٠٥٧,١
						٧٥,٤
						٥٢٣,٣

النفقات

العنصر	التغيرات المتوقعة					الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	سعر الصرف	التضخم	التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى	الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
	المجموع									
قلم المحكمة	١٤٩ ٧٣٩,٠	(٧٠٦٩,٤)	(٢٣٨,٨)	(٢ ٧٣٣,٤)	(١٠ ٠٤١,٦)	١٣٩ ٦٩٧,٤				
مجموع النفقات (الإجمالي)	٢٠١ ٣٤٠,٣	(٩ ٠٧٦,٣)	(٥٢١,٥)	(٦٣٥,١)	(١٠ ٢٣٢,٩)	١٩١ ١٠٧,٤				
الإيرادات										
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢١ ٩٨٠,٦	(٧٤٣,٥)	(٥٩,٥)	٢ ٤٤٧,٠	١ ٦٤٤,٠	٢٣ ٦٢٤,٦				
إيرادات أخرى	٢٨٥,٥	-	-	-	-	٢٨٥,٥				
مجموع الاحتياجات (الصافي)	١٧٩ ٠٧٤,٢	(٨ ٣٣٢,٨)	(٤٦٢,٠)	(٣ ٠٨٢,١)	(١١ ٨٧٦,٩)	١٦٧ ١٩٧,٣				

الجدول ٢

التغيرات المتوقعة والاعتماد النهائي المقترح حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	التغيرات المتوقعة					الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	سعر الصرف	التضخم	التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى	الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
	المجموع									
النفقات										
الوظائف	٩٨ ٥٧٤,٧	(٤ ٨٣١,٨)	٢٩٠,٢	(١ ١٧٢,٠)	(٥ ٧١٣,٦)	٩٢ ٨٦١,١				
تكاليف الموظفين الأخرى	٢٨ ٦١٧,١	(١ ٣٤٦,٢)	(١٥٢,٦)	٢ ٦٦٣,٥	١ ١٦٤,٧	٢٩ ٧٨١,٨				
مرتبات وبدلات القضاة	١٠ ٥٨٠,٤	(٢٠٤,٥)	(٣٥٥,٨)	٧٥,٠	(٤٨٥,٣)	١٠ ٠٩٥,١				
الخبراء الاستشاريون	١٨٣,٨	(٧,١)	(٠,٨)	١,٥	(٦,٤)	١٧٧,٤				
الخبراء	٧٧,٦	(٥,٤)	(٠,٥)	(٢٤,٣)	(٣٠,٢)	٤٧,٤				
سفر الموظفين	٢ ٢١٧,٧	-	(٢٣,٨)	(٢٤٢,٦)	(٢٦٦,٤)	١ ٩٥١,٣				
الخدمات التعاقدية	١٩ ٥٩١,٣	(٩٠٢,٦)	(١٠٢,٩)	(٣ ٣٤٦,٦)	(٤ ٣٥٢,١)	١٥ ٢٣٩,٢				
مصروفات التشغيل العامة	١٧ ٦٠١,١	(٩٥٥,٩)	(١٠٦,٣)	(٧٥١,٧)	(١ ٨١٣,٩)	١٥ ٧٨٧,٢				

وجه الإنفاق	التغيرات المتوقعة					الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	سعر الصرف	التضخم	التغيرات في		الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
	المجموع	الوظائف والتغيرات الأخرى	شغل	الوظائف	الأخرى						
الضيافة	١٧,٢	(١,٠)	(٠,١)	٠,٨	(٠,٣)	١٦,٩					
اللوازم والمواد	٨٥٨,٧	(٤٥,٦)	(٥,٢)	(٢٢٦,٧)	(٢٧٧,٥)	٥٨١,٢					
الأثاث والمعدات	٨٢٠,٢	(١٩,٨)	(٢,٨)	(٢٥,٣)	(٤٧,٩)	٧٧٢,٣					
تحسين أماكن العمل	١٩٤,٩	(١٢,٩)	(١,٤)	(٢٤,٨)	(٣٩,١)	١٥٥,٨					
المنح والتبرعات	٢٥,٠	-	-	(٨,٩)	(٨,٩)	١٦,١					
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢١ ٩٨٠,٦	(٧٤٣,٥)	(٥٩,٥)	٢ ٤٤٧,٠	١ ٦٤٤,٠	٢٣ ٦٢٤,٦					
مجموع النفقات (الإجمالي)	٢٠١ ٣٤٠,٣	(٩٠٧٦,٣)	(٥٢١,٥)	(٦٣٥,١)	(١٠ ٢٣٢,٩)	١٩١ ١٠٧,٤					
الإيرادات											
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢١ ٩٨٠,٦	(٧٤٣,٥)	(٥٩,٥)	٢ ٤٤٧,٠	١ ٦٤٤,٠	٢٣ ٦٢٤,٦					
إيرادات أخرى	٢٨٥,٥	-	-	-	-	٢٨٥,٥					
مجموع الاحتياجات (الصافي)	١٧٩ ٠٧٤,٢	(٨ ٣٣٢,٨)	(٤٦٢,٠)	(٣ ٠٨٢,١)	(١١ ٨٧٦,٩)	١٦٧ ١٩٧,٣					

ألف - التغيرات في افتراضات الميزانية

أسعار الصرف والتضخم (نقصان: ٨٠٠ ٥٩٧ ٩ دولار)

٤ - فيما يتعلق بمعدلات التضخم وأسعار الصرف، تستند تسويات الموارد لعام ٢٠١٥ إلى التجربة الفعلية المكتسبة في عام ٢٠١٥ قياساً إلى أسعار الصرف ومعدلات التضخم التي أُقرت في إطار الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤. وبالنسبة لعام ٢٠١٤، تستند التسويات إلى التجربة الفعلية المكتسبة في عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع أسعار الصرف ومعدلات التضخم التي أُقرت في إطار الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤، الذي يشمل التوقعات للشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٤.

٥ - ولأغراض تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف التي شهدتها عام ٢٠١٥، استخدمت الأسعار الفعلية المعمول بها من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مع افتراض سعر صرف شهر أيلول سبتمبر ٢٠١٥ في أشهر تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وترد تفاصيل الافتراضات في المرفق الأول لهذا التقرير.

٦ - وبناء على ذلك، يعزى النقصان المسجل في الاحتياجات في هذه الفئة إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو (٣٠٠ ٠٧٦ ٩ دولار)، وانخفاض مستوى التضخم (٥٢١ ٥٠٠ دولار).

٧ - وفيما يتعلق بالتضخم، تستند التسويات إلى آخر المعلومات المتاحة (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥) عن الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك بالإضافة إلى التسويات الناجمة عن الفروق في الأرقام القياسية لتسوية مقر العمل الفعلية لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا وفي تسويات تكلفة المعيشة الفعلية المدخلة على جداول مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة.

باء - التغييرات في شغل الوظائف والتغييرات الأخرى

٨ - يقدم أدناه شرح للتغييرات التي ترد تحت عمود "التغييرات في شغل الوظائف والتغييرات الأخرى".

الدوائر

الجدول ٣

التغييرات المتوقعة والاعتماد النهائي المقترح حسب وجه الإنفاق

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	التغييرات المتوقعة				الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
	سعر الصرف	التضخم	التغييرات في شغل الوظائف والتغييرات الأخرى	المجموع		
المرتبات وبدلات القضاة	(٢٠٤,٥)	(٣٥٥,٨)	٧٥,٠	(٤٨٥,٣)	١٠ ٥٨٠,٤	١٠ ٠٩٥,١
الخبراء الاستشاريون	(١,٩)	(٠,٢)	٢,٢	٠,١	٢٨,١	٢٨,٢

وجه الإنفاق	التغيرات المتوقعة					الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	سعر الصرف	التضخم	التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى	المجموع	الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
	سفر الموظفين	١٥٥,٠	-	(٢,١)	(٣٦,٠)						
مجموع الاحتياجات	١٠ ٧٦٣,٥	(٢٠٦,٤)	(٣٥٨,١)	٤١,٢	(٥٢٣,٣)	١٠ ٢٤٠,٢					

المرتبات وبدلات القضاة (زيادة: ٧٥ ٠٠٠ دولار)

٩ - تعزى هذه الزيادة الطفيفة إلى تأخيرات في مواعيد اختتام المحاكمات، الأمر الذي أدى إلى تمديد فترة خدمة القضاة خلال فترة الستين وما يرتبط بذلك من زيادة في مدفوعات الأتعاب. ويقابل هذا جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للقضاة نظراً لتمديد فترة خدمة القضاة الذين لولا ذلك التمديد لحل موعد استحقاق معاشهم التقاعدي، وتلك المتعلقة بالتكاليف العامة بسبب حدوث تأخيرات في الإجراءات المتعلقة بانتهاء خدمة القضاة.

الخبراء الاستشاريون (زيادة: ٢ ٢٠٠ دولار)

١٠ - تعزى هذه الزيادة إلى الارتفاع الطفيف في تكاليف سفر الخبراء الاستشاريين.

سفر الموظفين (نقصان: ٣٦ ٠٠٠ دولار)

١١ - يعزى هذا النقصان أساساً إلى الجهود الرامية إلى دمج السفر المتعلق بالآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين مع السفر المضطلع به لدعم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد تولى قاض واحد رئاسة الهيئتين خلال الجزء الأكبر من فترة الستين. وبضمان دمج السفر المضطلع به لدعم كل من المؤسستين، أمكن تقاسم التكاليف بين الهيئتين، مما أدى إلى نقص في الإنفاق.

مكتب المدعي العام

الجدول ٤

التغيرات المتوقعة والاعتماد النهائي المقترح حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	التغيرات المتوقعة				
	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	سعر الصرف	التضخم	التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى	الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
النفقات					
الوظائف	٢٤ ٥١٢,٤	(١ ١٧٦,٤)	١٤٥,٥	٤٦٤,٩	(٥٦٦,٠)
تكاليف الموظفين الأخرى	١٠ ٢٢٨,١	(٤٧٢,٠)	(٥٣,٨)	٨٥٤,١	٣٢٨,٣
الحيزاء الاستشاريون	٩٢,٣	(١,٢)	(٠,٢)	(٣,٥)	(٤,٩)
سفر الموظفين	٣٨٥,١	-	(٣,٤)	(٥١,١)	(٥٤,٥)
الخدمات التعاقدية	٣٥,١	(١,٧)	(٠,٢)	٧٢,٧	٧٠,٨
الاقتراعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٥ ٥٨٤,٨	(١٤٩,٢)	(١٢,٥)	٧٢٠,٠	٥٥٨,٣
مجموع النفقات (الإجمالي)	٤٠ ٨٣٧,٨	(١ ٨٠٠,٥)	٧٥,٤	٢ ٠٥٧,١	٣٣٢,٠
الإيرادات					
الاقتراعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٥ ٥٨٤,٨	(١٤٩,٢)	(١٢,٥)	٧٢٠,٠	٥٥٨,٣
مجموع الاحتياجات (الصافي)	٣٥ ٢٥٣,٠	(١ ٦٥١,٣)	٨٧,٩	١ ٣٣٧,١	(٢٢٦,٣)

الوظائف (زيادة: ٩٠٠ ٤٦٤ دولار)

١٢ - تعكس الزيادة صافي أثر النقصان في الاحتياجات تحت بند المرتبات (٨٠٠ ٤٧٢ دولار) وزيادة الاحتياجات تحت بند التكاليف العامة للموظفين (٧٠٠ ٩٣٧ دولار). ويُعزى النقصان في الاحتياجات تحت بند المرتبات إلى أن مرتبات شاغلي الوظائف كانت، في المتوسط، أدنى من التكاليف القياسية للمرتبات خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وشملت الافتراضات المتعلقة بالميزانية معدل شغور نسبته ٣,٧ في المائة في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا، و ٥,٣ في المائة في وظائف فئة الخدمات

العامة والفئات المتصلة بها. وخلال عام ٢٠١٤، بلغ متوسط معدلات الشغور ٢,٣ في المائة في وظائف الفئة الفنية و ٠,٢ في وظائف فئة الخدمات العامة. وبلغ متوسط معدلات الشغور خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٥ ما نسبته ١,٣ في المائة في وظائف الفئة الفنية و ٠,٤ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة. وفي نهاية آب/أغسطس ٢٠١٥، لم تكن هناك أية وظائف شاغرة متبقية، مما يعكس معدل شغور فعلي بنسبة صفر في المائة في وظائف كل من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة. وتتصل الزيادة في الاحتياجات تحت بند التكاليف العامة للموظفين بارتفاع مدفوعات السفر والبدلات المتعلقة بالاستقرار/الإعادة إلى الوطن عن المدرج في الميزانية، ما أدى إلى ارتفاع المعدل الفعلي للتكاليف العامة للموظفين عن المدرج في الميزانية.

تكاليف الموظفين الأخرى (زيادة: ١٠٠ ٨٥٤ دولار)

١٣ - تستند هذه الزيادة إلى نمط الإنفاق المتعلق بوظائف المساعدة المؤقتة العامة، وتُعزى أساساً إلى تمديد الوظائف المؤقتة بسبب التغييرات التي طرأت في المواعيد المتوقعة لانتهاء من المحاكمات الابتدائية وإجراءات الاستئناف نتيجة صدور قرارات من المحكمة أو بسبب تأجيل الإجراءات نظراً لاعتلال صحة المتهمين أو لغير ذلك من العوامل التي تؤثر في الأنشطة القضائية.

الخبراء الاستشاريون (نقصان: ٣ ٥٠٠ دولار)

١٤ - يُعزى النقصان إلى انخفاض طفيف في النفقات الفعلية المتعلقة بأتعاب الخبراء الاستشاريين مقارنة بالأتعاب المتوقعة.

سفر الموظفين (نقصان: ٥١ ١٠٠ دولار)

١٥ - يُعزى النقصان أساساً إلى استخدام بدائل للسفر من قبيل عقد الاجتماعات عبر الفيديو.

الخدمات التعاقدية (زيادة: ٧٢ ٧٠٠ دولار)

١٦ - تُعزى الزيادة أساساً إلى ازدياد الاحتياجات من التدريب بسبب الدورة التدريبية في مجال الوساطة المقرر تنظيمها في الأسابيع الأولى من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد أجرى مكتب المدعي العام دراسة استقصائية لموظفيه من القانونيين والمحققين، وذلك للتأكد من نوع التدريب الأكثر ملاءمة لاحتياجاتهم، مع مراعاة مؤهلاتهم ومهاراتهم. وقد أفادت الأغلبية الساحقة من أولئك الموظفين أن التدريب في مجال الوساطة سيكون مفيداً لهم.

وباعتبار المحكمة هيئة قيد التقليص، فإنها تبذل كل ما في وسعها لاستبقاء الموظفين الذين يمكنونها من إنجاز ولايتها، كما تحاول مساعدة موظفيها على الانتقال من العمل في المحكمة إلى عمل آخر داخل منظومة الأمم المتحدة وفي هيئات مماثلة. وفي المجال القانوني ومجال التحقيق، يتجه العمل أكثر فأكثر إلى الوساطة، ولذلك فتأهيل الموظفين ليصبحوا وسطاء معتمدين قد يفيدهم في سياق انتقاليهم إلى وظائف أخرى.

الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (زيادة: ٧٢٠.٠٠٠ دولار)

١٧ - تعكس هذه الزيادة ازدياد الاحتياجات الفعلية تحت بند الوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى، كما تعكس التغيرات التي طرأت على تشكيل الملاك الوظيفي للمحكمة.

قلم المحكمة

الجدول ٥

التغيرات المتوقعة والاعتماد النهائي المقترح حسب وجه الإنفاق

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	التغيرات المتوقعة				الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	وجه الإنفاق
	التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى	التضخم	سعر الصرف	التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى		
	المجموع					النفقات
٦٨ ٩١٤,٧	(٥ ١٤٧,٦)	(١ ٦٣٦,٩)	١٤٤,٧	(٣ ٦٥٥,٤)	٧٤ ٠٦٢,٣	الوظائف
١٩ ٢٢٥,٤	٨٣٦,٤	١ ٨٠٩,٤	(٩٨,٨)	(٨٧٤,٢)	١٨ ٣٨٩,٠	تكاليف الموظفين الأخرى
٦١,٨	(١,٦)	٢,٨	(٠,٤)	(٤,٠)	٦٣,٤	الخبراء الاستشاريون
٤٧,٤	(٣٠,٢)	(٢٤,٣)	(٠,٥)	(٥,٤)	٧٧,٦	الخبراء
١ ٥٠٣,٨	(١٧٣,٨)	(١٥٥,٥)	(١٨,٣)	—	١ ٦٧٧,٦	سفر الموظفين
١٥ ١٣٣,٣	(٤ ٤٢٢,٩)	(٣ ٤١٩,٣)	(١٠٢,٧)	(٩٠٠,٩)	١٩ ٥٥٦,٢	الخدمات التعاقدية
١٥ ٧٨٧,٢	(١ ٨١٣,٩)	(٧٥١,٧)	(١٠٦,٣)	(٩٥٥,٩)	١٧ ٦٠١,١	مصروفات التشغيل العامة
١٦,٩	(٠,٣)	٠,٨	(٠,١)	(١,٠)	١٧,٢	الضيافة
٥٨١,٢	(٢٧٧,٥)	(٢٢٦,٧)	(٥,٢)	(٤٥,٦)	٨٥٨,٧	اللوازم والمواد
٧٧٢,٣	(٤٧,٩)	(٢٥,٣)	(٢,٨)	(١٩,٨)	٨٢٠,٢	الأثاث والمعدات
١٥٥,٨	(٣٩,١)	(٢٤,٨)	(١,٤)	(١٢,٩)	١٩٤,٩	التحسينات في أماكن العمل

وجه الإنفاق	التغيرات المتوقعة					الاعتماد المنتقح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	سعر الصرف	التضخم	الأخرى	المجموع	الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
	التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات										
المنح والترعات	٢٥,٠	-	-	(٨,٩)	(٨,٩)	١٦,١					
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٦ ٣٩٥,٨	(٥٩٤,٣)	(٤٧,٠)	١ ٧٢٧,٠	١ ٠٨٥,٧	١٧ ٤٨١,٥					
مجموع النفقات (الإجمالي)	١٤٩ ٧٣٩,٠	(٧ ٠٦٩,٤)	(٢٣٨,٨)	(٢ ٧٣٣,٤)	(١٠ ٠١٤,٦)	١٣٩ ٦٩٧,٤					
الإيرادات											
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٦ ٣٩٥,٨	(٥٩٤,٣)	(٤٧,٠)	١ ٧٢٧,٠	١ ٠٨٥,٧	١٧ ٤٨١,٥					
إيرادات أخرى	٢٨٥,٥	-	-	-	-	٢٨٥,٥					
مجموع الاحتياجات (الصافي)	١٣٣ ٠٥٧,٧	(٦ ٤٧٥,١)	(١٩١,٨)	(٤ ٤٦٠,٤)	(١١ ١٢٧,٣)	١٢١ ٩٣٠,٤					

الوظائف (نقصان: ٩٠٠ ٦٣٦ ١ دولار)

١٨ - يُعزى النقصان إلى انخفاض الاحتياجات تحت بندي المرتبات (٤٠٠ ٢٦٠ ١ دولار) والتكاليف العامة للموظفين (٥٠٠ ٣٧٦ دولار). ويُعزى انخفاض الاحتياجات تحت بند المرتبات إلى الارتفاع الطفيف في معدل الشواغر عما هو مدرج في الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد شملت افتراضات الميزانية معدل شغور نسبته ٣,٧ في المائة في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا و ٥,٣ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. وخلال عام ٢٠١٤، بلغ متوسط معدلات الشغور ٤,٢ في المائة في وظائف الفئة الفنية و ٠,٧ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة. وبلغ متوسط معدلات الشغور خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٥ ما نسبته ٥,٥ في المائة في وظائف الفئة الفنية و ٠,٤ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة. وبلغ عدد الوظائف التي لم تُشغل عند نهاية آب/أغسطس ٢٠١٥ ما مجموعه ثماني وظائف (٧ وظائف من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة)، مما يعكس معدل شغور فعلي نسبته ٦,٢ في المائة في وظائف الفئة الفنية و ٠,٥ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة.

تكاليف الموظفين الأخرى (زيادة: ٤٠٠ ٨٠٩ ١ دولار)

١٩ - تستند هذه الزيادة إلى نمط الإنفاق المتعلق بوظائف المساعدة المؤقتة العامة، وتُعزى أساساً إلى تمديد الوظائف بسبب التغيرات التي طرأت على المواعيد المتوقعة للانتهاء من

المحاكمات الابتدائية وإجراءات الاستئناف نتيجة صدور قرارات من المحكمة أو بسبب تأجيل الإجراءات نظراً لاعتلال صحة المتهمين أو لغير ذلك من العوامل التي تؤثر في الأنشطة القضائية.

الخبراء الاستشاريون (زيادة: ٢ ٨٠٠ دولار)

٢٠ - تُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع طفيف في تكاليف السفر للخبراء الاستشاريين.

الخبراء (نقصان: ٢٤ ٣٠٠ دولار)

٢١ - تستند هذه الزيادة إلى انخفاض عدد الشهود الخبراء الذين تم استدعاؤهم للإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة عن العدد المدرج في الميزانية، وذلك بسبب التغيرات التي طرأت على المواعيد المتوقعة لانتهاء من المحاكمات نتيجة صدور قرارات من المحكمة أو بسبب تأجيل الإجراءات نظراً لاعتلال صحة المتهمين أو لغير ذلك من العوامل التي تؤثر في الأنشطة القضائية. وتستند الاحتياجات لفترة السنتين إلى إدلاء ما مجموعه ١٥ شاهداً خبيراً بشهادتهم لمدة متوسطة خمسة أيام. ولم توجه المحكمة أي استدعاء إلى شاهد خبير للمثول أمامها في عام ٢٠١٤. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، استُدعي ستة شهود خبراء، منهم أحد موظفي الأمم المتحدة، للإدلاء بشهادتهم في قضية ملاديتش. واستُدعي ثلاثة خبراء للإدلاء بشهادتهم كخبراء طبيين في قضية هادزيتش فيما يتعلق بصحة المتهم.

سفر الموظفين (نقصان: ١٥٥ ٥٠٠ دولار)

٢٢ - يُعزى النقصان إلى انخفاض عدد الشهود والمعالين المرافقين لهم الذين سافروا خلال فترة السنتين عن العدد المدرج في الميزانية. ويعود ذلك إلى التغيرات التي طرأت على المواعيد المتوقعة لانتهاء من المحاكمات نتيجة صدور قرارات من المحكمة أو بسبب تأجيل الإجراءات نظراً لاعتلال صحة المتهمين أو لغير ذلك من العوامل التي تؤثر في الأنشطة القضائية. وعلاوة على ذلك، لم يكن من اللازم دائماً أن تدوم فترة إقامة الشهود طيلة السبعة أيام المستخدمة في افتراضات الميزانية، مما أدى إلى انخفاض مدفوعات بدل الإقامة اليومي عما أُدرج في الميزانية.

الخدمات التعاقدية (نقصان: ٣ ٤١٩ ٣٠٠ دولار)

٢٣ - يُعزى النقصان أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من الخدمات التعاقدية المتعلقة بتدوين المحاضر الحرفية (١ ٣٣١ ١٠٠ دولار)، وأتعاب محامي الدفاع (١ ١٣٣ ٠٠٠ دولار) وخدمات الاحتجاز (٧١٩ ٩٠٠ دولار) وخدمات الترجمة التعاقدية (٢٠١ ٧٠٠ دولار). ويُعزى النقصان تحت بند الخدمات التعاقدية المتعلقة بتدوين المحاضر الحرفية أساساً إلى تأخر

الإجراءات أو إرجائها مما أثار بدرجة كبيرة في استخدام قاعات المحكمة والوقت المكرس للجلسات الاستماع، وأفضى إلى انخفاض الاحتياجات من خدمات تدوين محاضر المحكمة باللغتين الإنكليزية والفرنسية. ويُعزى النقصان تحت بند أتعاب محامي الدفاع إلى التغيرات التي طرأت على الجدول الزمني للمحاكمات، بما في ذلك التعليق المؤقت للمحاكمات الابتدائية وإجراءات الاستئناف الجارية، ولا سيما تأجيل محاكمة هادزيتش بسبب الحالة الصحية للمتهم. ويُعزى النقصان في إطار خدمات الاحتجاز إلى انخفاض عدد المحتجزين بوتيرة أسرع مما أُدرج في الميزانية. ويُعزى النقصان تحت بند الترجمة التعاقدية إلى التغيرات التي طرأت على وتيرة أنشطة المحكمة وبخاصة في حالات إلغاء الجلسات في محاكمة هادزيتش.

مصروفات التشغيل العامة (نقصان: ٧٥١ ٧٠٠ دولار)

٢٤ - يُعزى النقصان أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بنود المنافع (٤١٩ ٠٠٠ دولار)، واستئجار أماكن العمل (١٨٨ ٠٠٠ دولار)، والخدمات المتنوعة (١٤١ ٤٠٠ دولار)، والاتصالات (١٣٤ ٣٠٠ دولار)، ولوازم صيانة أماكن العمل (١٢٤ ٠٠٠ دولار). ويُعزى النقصان تحت بند المنافع إلى انخفاض استهلاك الكهرباء نتيجة لتطبيق مبادرات الحد من الاستهلاك. ويُعزى النقصان تحت بند استئجار أماكن العمل أساساً إلى عدم تحقق الزيادات المتوقعة في مبالغ الاستئجار. ويُعزى النقصان تحت بند الخدمات المتنوعة أساساً إلى تحقيق وفورات تحت بند المطالبات والخدمات الطبية المقدمة للشهود نتيجة انخفاض عدد الشهود وأفراد أسرهم عما أُدرج في الميزانية. ويُعزى النقصان تحت بند الاتصالات إلى انخفاض التكاليف بسبب تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية من القيود التنظيمية. ويُعزى النقصان تحت بند لوازم صيانة أماكن العمل إلى تأجيل العمل الذي كان من المقرر تنفيذه في النصف الثاني من عام ٢٠١٥.

الضيافة (زيادة: ٨٠٠ دولار)

٢٥ - تُعزى هذه الزيادة إلى تنظيم مناسبة ضيافة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لبدء العمل بنظام أوموجا في لاهاي.

اللوازم والمواد (نقصان: ٢٢٦ ٧٠٠ دولار)

٢٦ - يُعزى النقصان أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بنود ورق النسخ (٦٩ ٣٠٠ دولار)، والوقود والزيوت ومواد التشحيم (٦٢ ٠٠٠ دولار)، واللوازم الإعلامية (٤٠ ٠٠٠ دولار)، والقرطاسية (٢٥ ٩٠٠ دولار). ويُعزى النقصان تحت بند ورق النسخ إلى استمرار تخفيض استهلاك ورق النسخ نتيجة استخدام الطبع على وجهي

الورقة كخيار تشغيل تلقائي في جميع آلات النسخ والطابعات المتعددة الوظائف، وإلى العمل بخيار "مسح الوثائق ضوئياً وإرسالها إلى الحساب البريدي الإلكتروني"، على آلات النسخ المتعددة الوظائف التي اقتنيت حديثاً. ويُعزى النقصان تحت بند الوقود والزيوت ومواد التشحيم إلى انخفاض تكاليف الوقود عما أُدرج في الميزانية. ويُعزى النقصان تحت بند القرطاسية إلى ازدياد إعادة تدوير اللوازم عما كان متوقعاً بسبب تخفيض أعداد الموظفين. أما النقصان تحت بند اللوازم الإعلامية فيتصل بتخفيض عدد الأشرطة المستخدمة لإجراءات المحكمة نتيجةً لانخفاض معدل استخدام قاعات المحكمة عما كان متوقعاً.

الأثاث والمعدات (نقصان: ٦٥ ٣٠٠ دولار)

٢٧ - يُعزى النقصان أساساً إلى انخفاض التكاليف تحت بند اقتناء البرمجيات بسبب التأخر في إجراءات الشراء نتيجة للطلبات المرتبطة بالاحتياجات المنافسة الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالأعمال التحضيرية لبدء العمل بنظام أوموجا.

التحسينات في أماكن العمل (نقصان: ٦٤ ٨٠٠ دولار)

٢٨ - يُعزى النقصان إلى تغطية بعض الاحتياجات المرتبطة بإغلاق مبنى الإدارة باستخدام القدرات الموجودة بدلاً من اللجوء إلى الخدمات التعاقدية.

المنح والتبرعات (نقصان: ٨ ٩٠٠ دولار)

٢٩ - يُعزى النقصان إلى انخفاض قيمة الاشتراكات التي تدفعها المحكمة في بوليصة التأمين ضد الأعمال الكيدية، التي تديرها إدارة شؤون السلامة والأمن، نتيجة لتخفيض أعداد الموظفين في المواقع الميدانية.

الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (زيادة: ١ ٧٢٧ ٠٠٠ دولار)

٣٠ - تعكس هذه الزيادة ازدياد الاحتياجات الفعلية تحت بند الوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى، فضلاً عن التغييرات في تركيبة الملاك الوظيفي للمحكمة.

ثالثاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٣١ - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير وأن توافق على الاعتماد النهائي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ الذي يبلغ إجماليه ٤٠٠ ١٠٧ ١٩١ دولار (صافيه ٣٠٠ ١٩٧ ١٦٧ دولار) المرصود للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

افتراضات الميزانية

استُخدمت البارامترات التالية في وضع التقديرات الحالية المقترحة للاعتماد النهائي:

التقديرات المقترحة للاعتماد النهائي		التقديرات الواردة في تقرير الأداء الأول		بارامترات الميزانية
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	
٠,٨٩٢	٠,٧٥١	٠,٧٨٧	٠,٧٤٩	سعر الصرف ^(أ)
٠,٤	٠,٣	١,٣	٠,٤	معدل التضخم (نسبة مئوية)
٣٤,٦٢	٥٦,١٣	٤٨,٢٠	٥٦,٣٨	مضاعف تسوية المقر في لاهاي (نسبة مئوية)

(أ) اليورو مقابل دولار من دولارات الولايات المتحدة.

المرفق الثاني

أنشطة المحاكمات خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

١ - يتمثل العمل الأساسي الذي تقوم به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إنجاز جميع المحاكمات الابتدائية ودعوى الاستئناف. وخلال فترة السنتين، أصدرت المحكمة ثمانية أحكام في قضايا ابتدائية وقضايا استئناف. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان قد تم تحديد أماكن جميع الأفراد الصادر بشأنهم لوائح اتهام وعددهم ١٦١ فرداً؛ وكانت قضايا أربعة أفراد قيد المحاكمة الابتدائية، وقضايا عشرة أفراد قيد الاستئناف.

الدائرة الابتدائية الأولى

٢ - قضية ملاديتش: وجّهت إلى راتكو ملاديتش ١١ تهمة تتعلق بأعمال إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب، يُدعى ارتكابها في البوسنة والمهرسك في الفترة ما بين ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وبدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، وبدأت مرافعة الدفاع في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وافقت الدائرة الابتدائية على طلب الادعاء إعادة فتح باب المرافعة حتى يتسنى له تقديم أدلة لم تكن متاحة في السابق تتعلق بمقبرة جماعية اكتشفت مؤخراً في قرية توماشيكا، بلدية برييدور في البوسنة والمهرسك. وتم الاستماع إلى المرافعة من حديد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٥، وهو ما أدى إلى إطالة الفترة الزمنية التي استغرقتها القضية عما كان متوقعاً. ويتوقع صدور الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

الدائرة الابتدائية الثانية

٣ - قضية هادزيتش: وجّهت إلى غوران هادزيتش ١٤ تهمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب، عن أعمال يُدعى ارتكابها في كرواتيا وصربيا في الفترة ما بين ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وبدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، واستُمع إلى آخر شاهد من شهود الادعاء في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وبدأت مرافعة الدفاع في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، لكن المحاكمة ما فتئت تؤجّل منذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بسبب تدهور شديد في حالة السيد هادزيتش الصحية. وتم إجراء مزيد من الفحوص الطبية لحالة السيد هادزيتش بغية تحديد ما إذا كان قادراً على المثول أمام المحكمة. وقد أفاد رئيس هيئة القضاة المكلفة بالقضية أن حالة السيد هادزيتش الصحية والتأجيل المطول للمحاكمة قد أثرا في موعد إنجاز المحاكمة

الابتدائية تأثراً يتعذر تقييمه بصورة وافية في الوقت الحالي. غير أن موعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ هو أفضل التقديرات الحالية لإتمام المحاكمة.

الدائرة الابتدائية الثالثة

٤ - قضية كارادزيتش: وُجِّهت إلى رادوفان كارادزيتش ١١ تهمة تتعلق بأعمال إبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، يُدعى ارتكابها في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥. وبدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، واحتتم الادعاء مرافعته في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢. وقدم المتهم التماساً شفوياً بالتبرئة من جميع التهم الواردة في لائحة الاتهام. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها في إطار القاعدة ٩٨ مكرراً، فقضت بتبرئة كاراديتش من التهمة الأولى (الإبادة الجماعية في البلديات)، ولكن دائرة الاستئناف نقضت الحكم في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وأبقت على التهمة الأولى. وبدأ الدفاع مرافعته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، واعتُبرت القضية منتهية في ١ أيار/مايو ٢٠١٤. ورُفضت طلبات إعادة فتح القضية والطعن فيها. واستمع إلى المرافعات الختامية في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وأعلنت الدائرة الابتدائية بعد ذلك انتهاء جلسات الاستماع. ويتوقع صدور الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٥ - قضية شيشيلي: وُجِّهت إلى فويسلاف شيشيلي تسع تهم تتعلق بجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها يُدعى ارتكابها في كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وفويفودينا (صربيا) في الفترة ما بين آب/أغسطس ١٩٩١ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، لكنها أُرجمت في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بأغلبية الأصوات، واعتراض القاضي أنطونييتي. واستؤنفت المحاكمة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبعد انتهاء الادعاء من المرافعة الرئيسية، قضت الدائرة الابتدائية، في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، بموجب القاعدة ٩٨ مكرراً، بأن هناك ما يكفي من الأدلة التي تدعم صحة التهم الواردة في لائحة الاتهام. ولم يقدم شيشيلي مرافعة للدفاع. وقُدِّم موجز ختامي من شيشيلي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ومن الدفاع في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢. وجرى الاستماع إلى كل من المرافعتين الختاميتين في ٥ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢. وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، قدم شيشيلي التماساً يرمي إلى إعلان عدم أهلية القاضي فريدريك هاروف للمشاركة في أي جلسات أخرى تتعلق بهذه القضية. وعقب اتخاذ إجراء حُلِّص إلى عدم أهلية القاضي، قرر نائب الرئيس، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تعيين القاضي ماندياي نيانغ ليحل محل القاضي هاروف في هذه القضية.

وأيدت دائرة الاستئناف في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ قرار الدائرة الابتدائية الذي يقضي بإمكانية مواصلة المحاكمة رغم حلول القاضي نيانغ محل القاضي هاروف. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، أكد القاضي نيانغ أنه أُلْمَّ بسجل الدعوى فاستؤنفت المداولات. ويتوقع صدور الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الدائرة المعيّنة خصيصا (القاعدة ٧٥ (زاي) و (حاء))، والقاعدة ٧٥ مكررا والقاعدة ٧٥ مكررا ثانيا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات)

٦ - أصدرت الدائرة المعينة خصيصا ثلاثة قرارات وأوامر في قضيتين عملا بالقواعد المذكورة أعلاه. وبناء على طلب طرف ثالث، انعقدت جلسة استماع واحدة عملا بالقاعدة ٧٥ مكررا. ولما كانت المسؤولية عن العرائض المقدمة في إطار القضايا التي لم تعد تنظر فيها أي دائرة من دوائر المحكمة قد انتقلت الآن إلى الآلية، فإن الدائرة المعينة خصيصا لم تعد قائمة.

دائرة الاستئناف

٧ - أصدرت دائرة الاستئناف خمسة قرارات بشأن طعون عارضة في قضايا ملاديتش (IT-09-92-AR73.4 و IT-09-92-AR73.5)، وشيشيلي (IT-03-67-AR.15bis)، وكارادزيتش (IT-04-75-AR65.1)، وهادزيتش (IT-95-5/18-AR73.13).

٨ - وفي قضية المدعي العام ضد مومثيلو بيريشيتش، رفضت دائرة الاستئناف، في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤، الالتماس المقدم من الادعاء من أجل إعادة النظر في حكم الاستئناف.

٩ - وفي قضية المدعي العام ضد نيكولا شينوفيتش وآخرين، صدر حكم الاستئناف في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. فأيدت دائرة الاستئناف أغلب أحكام الإدانة الصادرة بحق المتهمين، بينما قبلت بعض أسباب الطعن التي أثارها المستأنفون. وخففت دائرة الاستئناف حكم السجن الصادر ضد السيد شينوفيتش من ٢٢ سنة إلى ١٨ سنة؛ وأكدت الحكم الصادر ضد السيد بافكوفيتش بالسجن لمدة ٢٢ سنة؛ وخففت حكم السجن الصادر ضد السيد لازاريفيتش من ١٥ سنة إلى ١٤ سنة؛ وخففت حكم السجن الصادر ضد السيد لوكيتش من ٢٢ سنة إلى ٢٠ سنة.

١٠ - وفي قضية المدعي العام ضد فلاستيمير جورجيفيتش، صدر حكم الاستئناف في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأكدت دائرة الاستئناف في حكمها أغلب الإدانات الصادرة بحق السيد جورجيفيتش، وقبلت في الوقت نفسه، كليا أو جزئيا، بعض أسباب الطعن التي أثارها السيد جورجيفيتش، وسببا واحدا للطعن أثاره الادعاء؛ ونظرا لقبول سبب

الطعن الذي أثاره الادعاء، أدرجت دائرة الاستئناف إدانة إضافية بارتكاب الاضطهاد (الاعتداء الجنسي). وخففت دائرة الاستئناف حكم السجن الصادر ضد السيد جورجيفيتش من ٢٧ سنة إلى ١٨ سنة.

١١ - وفي قضية المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرين، صدر حكم الاستئناف في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ونقضت دائرة الاستئناف جزئيا بعض الإدانات الصادرة بحق السيد بوبوفيتش، والسيد بيارا، والسيد نيكوليتش، والسيد ميليتيتش. وأدرجت دائرة الاستئناف أيضا إدانات جديدة بحق كل من السيد بوبوفيتش والسيد بيارا والسيد ميليتيتش والسيد باندوريفيتش. وأكدت دائرة الاستئناف الأحكام الصادرة سابقا بحق كل من السيد بوبوفيتش والسيد بيارا والسيد نيكوليتش والسيد باندوريفيتش، ولكنها خففت حكم السجن الصادر بحق السيد ميليتيتش من ١٩ سنة إلى ١٨ سنة.

١٢ - وصدر حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وقبلت دائرة الاستئناف بعض أسباب الطعن التي أثارها السيد توليمير، ولكنها أيدت الحكم الصادر في حقه بالسجن المؤبد.

١٣ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كانت دائرة الاستئناف لا تزال تنظر في ثلاث قضايا. وفيما يلي الجدول الزمني المتوقع لصدور أحكام الاستئناف في هذه القضايا: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في قضية المدعي العام ضد يوفيكاستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش؛ وحزيران/يونيه ٢٠١٦ في قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين؛ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في قضية المدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرين. وعقدت جلسة الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. وانتهت مرحلة تقديم المذكرات في قضايا ستانيشيتش وستويان جوبليانين وبرليتش وآخرين ولا تزال الإجراءات التمهيديّة للاستئناف جارية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المحكمة، لم تُنجز دعاوى الاستئناف في قضايا برليتش وآخرين، وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وستانيشيتش وجوبليانين، وتوليمير، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو التاريخ المستهدف الذي حدده مجلس الأمن في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، وبالتالي تظل الولاية القضائية للمحكمة قائمة. وتعمل دائرة الاستئناف بالمحكمة حاليا بموازاة مع دائرة الاستئناف التابعة لآلية تصريف الأعمال المتبقية، حيث تتناول هذه الدائرة جملة أمور منها طلبات إعادة النظر في بعض الأحكام الصادرة عن المحكمة. وستُرفع دعاوى الاستئناف، إن وُجدت، في قضايا هادزيتش وكارادزيتش وملاديتش وشيشيلي، بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وبالتالي ستدخل ضمن اختصاص الآلية عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

١٤ - وصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ١١٨ من القرارات والأوامر السابقة للاستئناف.